

القوة المجتمعية ركيزة القوة الذكية

هل تمتلك مصر مقومات القوة الذكية التي تمكّنها من مواجهة تحدياتها الإقليمية والدولية وتوفرها لها مواردها وقدراتها الذاتية، تساؤل قد يبدو متجاوزًا الترف السياسي الذي يتجاوز العديد من ملامح الواقع الراهن. ولكنه يبقى تساؤلًا مشروعًا يعبر عن حلم لدولة مثل عمقها الحضارى وأدوارها الدولية فى كثير من المراحل والفترات ثقلاً وتأثيراً ومشاركة فعالة فى صياغة التفاعلات الدولية والإقليمية.

التساؤل بدوره يقود للرؤية التي يجب أن تحكم نظرتنا لطبيعة المرحلة الراهنة على المستويات المتعددة داخلياً وإقليمياً ودولياً، وموقعنا كدولة ومجتمع على مسار التحرك نحو المستقبل وبناء الدولة الحديثة، وحدود تحويل هذه الرؤية إلى سياسات قادرة على إصلاح واقع بدأ أنه مستعص على الإصلاح المنشود، ومواجهة قضايا مزمنة وممتدة تتعلق بعملية التنمية والتحديث.

أولاً: الإدارة الذكية وتجاوز الإصلاح الجزئى

التساؤل أيضاً، ينقل الحوار حول مستقبل الدولة المصرية بعيداً عن حالة الجدل العقيم الذى أحاط بمسألة توصيف المرحلة الراهنة التى تمر بها الدولة والمجتمع وانعكاساتها على دولاى العمل الحكومى وما يحكمها من سياسات، فمن الواضح أن متطلبات النهوض تتجاوز منطق الإصلاح الجزئى وما يرتبط به من سياسات وإجراءات، فمتطلبات النهوض يجب أن تستند إلى تعظيم الموارد والقدرات والإمكانات وإدارتها بقدر كبير من الكفاءة المعززة لعناصر قوة الدولة وتماسك المجتمع.

التساؤل كذلك يدفع نحو البحث عن ركائز بناء الدولة المصرية الحديثة، القادرة على التفاعل مع تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، والقادرة أيضاً على تجاوز مسببات عدم اكتمال عمليتى التنمية والتحديث التى أحاطت بعملية بناء الدولة وتركيبتها المجتمعية.

ولذا تبقى بداية الإجابة على التساؤل مرتبطة بالقدرة على الإدارة الذكية لكافة عناصر قوة الدولة، وتفعيل القدرات التنافسية للموارد ذات المزايا النسبية وبناء منظومة من السياسات التكاملية الداعمة

لزيادة محصلة جمع القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية، ومقومات القوة الناعمة كإطار حاكم لمستقبل الدولة ومكانتها على الصعيد الدولي.

صحيح أن اللحظة الراهنة تبدو محملة بالكثير من الأعباء والتحديات المقيدة لحركة الدولة والمجتمع، ولكن نفس هذه اللحظة وما تحمله من عناصر تهديد ومخاطر وخلل، تشير إلى أهمية -بل حتمية- دفع عملية البناء والنهوض، وأن تستند قوة الدفع هذه إلى ما تمتلكه الدولة من موارد وقدرات ذاتية وهى كثيرة، وأن تركز إلى دعائم ومقومات قائمة وهى عديدة، وأن تحاط بالثقل التاريخي والحضارى وهو مرشد وعميق.

وبالتالى يبقى هدف بناء الدولة الحديثة مرتهناً بالقدرة على تجاوز الكثير من السياسات التقليدية واستبدالها بسياسات داعمة لعملية الإبداع والابتكار، وقادرة على توظيف أكبر لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات فى كافة المجالات التعليمية وميكنة الخدمات الحكومية وهيكله الاقتصاد نحو تعظيم المجالات ذات القدرة التنافسية، بالإضافة لتبنى السياسات الداعمة لبناء إنسان مصرى عصرى يمتلك القدرة والمعرفة للتعامل مع العالم الحديث، ويستند إلى واقع مجتمعى داعم لمنظومة من القيم والثقافة التشاركية ومحفز على المشاركة والمسئولية، وتكون هذه المنظومة مرتكزة على إطار حاكم داعم لركائز الدولة الحديثة المستندة للقانون والمواطنة ومنظومة الحقوق والواجبات المدنية.

**«الهوية المصرية
مدخل لإيجاد نموذج
مصرى يمتلك من
المقومات الذكية ما
يفعل عملية النهوض
والبناء نحو دولة
مصرية حديثة»**

ثانياً: دليل القوة الذكية لمصر

بطبيعة الحال إن عملية البناء وتغيير الأنماط الثقافية والقيمية وتحقيق مستوى من التنمية المستدامة والمجتمعية تتطلب الكثير من الجهد والوقت، مع افتراض تثبيت العديد من العوامل والمؤثرات السلبية والمقيدة سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية، ومع التأكيد على أن طبيعة المرحلة الراهنة لا يتوافر لها رفاهية الوقت حتى يمكن أن تتجاوز الكثير من صعابها وتحدياتها، فإن الحديث عما يمكن تسميته بـ «دليل القوة الذكية المصرية» يبقى أمراً لا مفر منه، صحيح أن هناك استراتيجية مصرية لـ ٢٠٣٠ وضعتها الحكومة المصرية كدليل استرشادى لأهدافها ورؤيتها لمكانة مصر على كافة المستويات وفى كافة المجالات، ولكن ما هو مطلوب أو مقترح يمثل تحركاً موازياً يعطى الأولوية لعناصر القوى والتميز فى الدولة والمجتمع، والقادرة على بلورة نموذج أو تجربة مصرية خاصة بها وسط التجارب التنموية الدولية.

صحيح أن مفهوم القوة الذكية قد ارتبط بالولايات المتحدة الأمريكية لما يتوافر لها من إمكانيات وقدرات واسعة كقوة عظمى قادرة على طرح رؤيتها وممارستها لدورها العولمي، ولكن هذا المفهوم أخذ فى الانتشار والتوسع واتخذته العديد من الدول القادرة على طرح تجربتها كنموذج أو حالة خاصة مثل الصين. بل إن المفهوم أخذ فى الاتساع ليشمل بعض عناصر القوة والتميز لبعض الدول بالاستفادة مما يميزها من موارد تنافسية، مثل: سنغافورة فى السياحة وشبكات الطيران، والهند فى صناعة التكنولوجيا الحديثة، ودبى واستغلالها لموانئها.

إن السعى نحو بناء نموذج مصرى إقليمى، ومشارك فى صياغة المستقبل العالمى، وحجز مكانه مع اللاعبين الكبار والفاعلين الدوليين يجب أن يمثل هدفاً ومحددًا نحصر على تحقيقه كدولة ومجتمع.

وانطلاقاً من هذه الرؤية وسعيًا نحو تحقيق هذا الهدف والمشاركة في حوار مجتمعي وأكاديمي جاد فقد تم تخصيص هذا العدد من «أحوال مصرية» لي طرح عددًا من الأبعاد والحوار والقضايا التي يمكن أن تصيغ «دليل القوة الذكية للدولة المصرية»، ومع الإقرار المسبق بالصعوبة التي أحاطت بعملية تخطيط هذا العدد والحرص على عدم الانغماس في التفاصيل والمشاكل والتوافق على محاور الانطلاق والتميز التي تمتلكها الدولة المصرية، فقد برزت أهمية الحوار المجتمعي الذي يجب أن تتبناه الدولة بمختلف مؤسساتها لصياغة رؤية مشتركة، يتم من خلاله التوافق على الرؤية وتحديد الأولويات قبل السياسات، وبالطبع واتساقًا مع متطلبات الحوار المجتمعي وشموله فإنه يمكن الإشارة لعدد من المحددات والقضايا المحيطة بمكونات «دليل القوة الذكية» وارتباطها بركائز النهوض وبناء الدولة الحديثة، نذكر منها:

**«بناء الدولة الحديثة
يتطلب أداء متسارعًا
ونوعًا لتحقيق
التنمية الاقتصادية
والاجتماعية،
والتوجه نحو
اللامركزية وتحديد
الموارد اللازمة لإدارة
عملية التنمية،
وتعزيز السلام
الاجتماعي ومواجهة
الاختلالات المرتبطة
بقيم المواطنة
والمساواة وتكافؤ
الفرص والعدالة
الاجتماعية وإعمال
القانون»**

١. أهمية ومحورية العنصر البشري وأهمية بنائه كحجر زاوية لأي تقدم أو نهوض، وبالتالي تبدو قضية التعليم وتوفير سبل المعرفة في مقدمة الأولويات، وهنا يمكن طرح القضية السكانية رغم عبثها وضغوطها الحالية، كمورد وثروة ورصيد داعم للتقدم والبناء، وسبيل لتحديد قدرة الدولة على الاستثمار في باقى عناصر القوة المادية.

٢. إعادة صياغة فلسفة ودور العديد من مكونات وقدرة القوة الناعمة التي وفرت لمصر في مراحل سابقة نقاط قوة وتميز في محيطها الإقليمي وبعدها الدولي، وبحيث يعاد توظيفها في التأثير وتجديد النموذج المصرى وتوفير سبل الانجذاب بالقدر الذى يتجاوز قيمتها كقوة ناعمة تمثل قيمة مضافة إلى جانب القوة الصلبة، وبالقدر الذى يحقق المصالح الاستراتيجية ويوفر الأمن القومى المصرى، دون اللجوء للقوة الخشنة، فقد نجحت مصر فى الخمسينيات والستينيات فى تفعيل دورها الإقليمي والدولى عبر إذاعة صوت العرب والأفلام المصرية، والأدب والثقافة، وطرح المبادرات الداعمة لحركة الشعوب وحقوقهم فى الحرية والاستقلال من خلال طرح نموذج مصرى، وإيجاد حالة خاصة بطبيعة دورها وأدواتها، وهو ما تجلى أيضاً فى الكثير من المحن، فكان العبور من هزيمة ١٩٦٧ إلى نصر أكتوبر العظيم، مروراً ببناء الجبهة الداخلية وحرب الاستنزاف وتحركات سياسية ودبلوماسية تحاصر العدو، وتوظيف نموذجي لكل عناصر القوة الناعمة والصلبة، فهذا أكبر دليل على توافر الكثير من مقومات القوة الذكية للدولة المصرية، وعلى أهمية الإدارة الذكية للقدرات والإمكانات حتى ولو كانت محدودة.

٣. الانتقال من مرحلة الإصلاح المالى الحالية إلى الإصلاح الاقتصادى عبر تعظيم المزايا التنافسية والتركيز عليها، ومنها الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي، والتركيز على عدد من الصناعات لاسيما المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والبيانات، وتعظيم الاستفادة من المناطق الصناعية، وتدعيم محور قناة السويس، والاستفادة من السواحل وشبكة الموانئ. مع إعادة تحديد طبيعة دور الدولة، وعلاقتها بالقطاع الخاص،

وأن تتغير الرؤية والفلسفة الحاكمة لبعض القطاعات مثل السياحة فيجب ألا تستمر النظرة إليه كمورد للنقد الأجنبي فقط، بل يجب أن يكون مصدرًا ممتدًا لهذا التاريخ.

٤. تدعيم أركان السلم الاجتماعي والتماسك المجتمعي وتفعيل مكوناته وقواه، وهو تحد كبير، لاسيما مع انكشاف مدى عمق التحديات المتمثل ضغوطًا إضافية مثل قضايا التطرف والإرهاب وتأثيرها على معادلة التنمية والاستقرار، وإذا ما أضفنا ضغوط الإصلاح المالي وتأثيراته السلبية على العديد من شرائح المجتمع ممثلة في البطالة المرتفعة وارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة، وتنامي الشعور بقصور العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع.

إن المؤشرات الإيجابية للإصلاح المالي (الخاصة بسعر العملة وزيادة الاحتياطي، وتوقع زيادة معدل النمو (٥٪) العام القادم) تعطى مؤشراً إيجابياً على أهمية تحقيق نمو اقتصادي سريع ومراعاة التوازن في الاقتصاد القومي وعدالته كسبيل لتحسين مستويات معيشة المواطنين والارتفاع بدرجة جودتها. فبمرور خطوات جادة لتحقيق التنمية واستكمال عملية التحديث يمكن تعزيز سبل الاستقرار والسلامة الاجتماعية والمحافظة على التماسك المجتمعي، الذي أثبت عبر السنوات الست الماضية أنه السبيل والمقوم الأساسي الداعم للدولة المصرية والمحافظة على أركانها وتثبيتها ضد الفوضى والمؤامرات الإقليمية والدولية التي

«قضية البناء والنهوض لا الإصلاح الجزئي هي المحدد الحتمي الذي يجب أن يحكم مسيرة الدولة المصرية نحو المستقبل»

عصفت بالعديد من دول المنطقة.

إن بناء مدركات ووعي المجتمع المصري تجاه قضايا حكمه مثل الهوية والمواطنة وإعمال القانون من ناحية، ونحو منظومة حاكمة لدعم قضية النهوض والبناء من ناحية أخرى، يعنى إعادة تنظيم التفاعلات والقوى المجتمعية الطبيعية والحديثة حول هذه القضية، مع الأخذ في الاعتبار أن القوة المجتمعية هي قوة مكتسبة يصنعها المواطنون، وبالتالي توافر الإرادة المجتمعية جنباً إلى جنب مع إرادة الدولة، يعنى صياغة علاقة جديدة يحكمها عقد اجتماعي محدد لعلاقة الدولة بالمجتمع، وعلاقة الدولة بهما، ويعنى تحديد علاقة الدين بالدولة، ويعنى تحديد دور الدولة التنموي، ويعنى الإدماج والمزج بين كافة عناصر القوة الخاصة بالدولة، وإذا ما أضفنا أن بناء القوة الذكية يتجاوز عملية الدمج أو كونها حاصل تجميع كافة عناصر القوة، إلى أنها رؤية وفلسفة تحكمها سبل توظيف واستخدام أى نوع من القوة وحجم المزج والتوقيت، فهذا التوظيف يوفر القدرة على تجاوز الكثير من عناصر الضعف أو محدودية القدرات أو تحجيم التكلفة وتحقيق المكاسب والفوائد بدرجة أقل من التكلفة.

بمعنى أدق، إن متطلبات التعامل المصري مع السياق الدولي والإقليمي وفقاً لواقع وحجم التحديات التي فرضتها المرحلة الانتقالية التالية لـ ٢٥ يناير ٢٠١١، وما أعقبها من تهديدات لهوية الدولة وأركانها، وما تمثله تداعيات الكثير من القضايا المزمنة، تتطلب التفاعل الذكي والإدارة الذكية لكافة الأبعاد المتعددة لقوة الدولة المصرية عند صياغة استراتيجيتها التي تحقق مصالحها الوطنية وتحدد مكانتها المستقبلية.

د. أيمن السيد عبد الوهاب